

المطوع: تسريع عجلة الإصلاحات كفيل بتكوين قاعدة استثمارية عالمية

(اقتصاد - الخميس، 12 نوفمبر 2015 (تاريخ الطباعة: 12 نوفمبر 2015، 09:39ص)

شاركت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية في مؤتمر «التوعية الاستثمارية في الكويت 2015»، الذي أقيم في لندن في الثالث من نوفمبر الجاري، تحت رعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله، وبحضور وفد كبير من السياسيين والديبلوماسيين والرؤساء التنفيذيين ورجال الأعمال، ونظمت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

وضمن مشاركته في المحور الأول المتعلق ببيئة الأعمال الجديدة في الكويت، قال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية فيصل علي المطوع، إن تسريع الدولة لعجلة الإصلاحات وسلسلة المشاريع التنموية الطموحة في الكويت، كفيل بتطوير البيئة التحتية القانونية، وتكوين قاعدة استثمارية حديثة قادرة على استقطاب واحتضان مستثمرين عالميين وفرص تنمية رائدة.

وأضاف أن هذا الأمر يبعث مزيداً من التفاؤل من ناحية الإصلاحات، وتذليل العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية في الكويت، ما يعزز بيئة الاستثمار التنافسية في المنطقة، ويوفر فرصاً استثمارية فريدة وجذابة في مجموعة من القطاعات من خلال نماذج استثمارية مختلفة.



المطوع مشاركاً في إحدى الجلسات

جريدة الراي الكويتية

alraimedia.com

«علي عبدالوهاب» تشارك بـ «التوعية الاستثمارية في الكويت»

المطوع: الإصلاحات الأخيرة في البيئة الاستثمارية تبعث على التفاؤل وتطلع إلى المزيد

استقطب مؤتمر «التوعية الاستثمارية في الكويت 2015» عدداً من الشركات الاستثمارية الكبرى والمستثمرين الرواد في المملكة المتحدة، ويعد الأكثر أهمية للكويت لتعزيز الاستثمار الأجنبي وتشجيعه نحو مزيد من الفرص للتوسع والانفتاح. أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية مشاركتها في مؤتمر «التوعية الاستثمارية في الكويت 2015»، والذي أقيم في لندن في الثالث من نوفمبر، تحت رعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد المبارك، وحضور وفد كبير من السياسيين والدبلوماسيين والرؤساء التنفيذيين ورجال الأعمال. وتم التركيز في المؤتمر على استراتيجية الكويت في إطار خطة التنمية الكويتية 2015-2020، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز النمو في القطاعات الأساسية ذات القيمة العالية بالنسبة للدولة مثل بيئة الأعمال المصرفية والمالية، والتعليم، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المشاريع الطموحة. وتطرق إلى الحديث عن تعزيز فرص الاستثمار الأجنبية في الكويت وتشجيعها، حيث تمت مناقشة 5 محاور هي: بيئة الأعمال الجديدة في الكويت، وريادة الأعمال في الكويت، والتعليم والابتكار والتميز، والتحالفات المستقبلية والتي هي أساس التنمية، والمشاريع الضخمة في سياق خطة التنمية الكويتية. واستقطب المؤتمر عدداً من الشركات الاستثمارية الكبرى والمستثمرين الرواد في المملكة المتحدة، حيث إنه الأكثر أهمية بالنسبة للكويت من ناحية تعزيز الاستثمار الأجنبي وتشجيعه نحو مزيد من الفرص للتوسع والانفتاح. وضمن مشاركته في المحور الأول المتعلق ببيئة الأعمال الجديدة في الكويت، قال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل المطوع: «إن تسريع الدولة لعجلة الإصلاحات وسلسلة المشاريع التنموية الطموحة في الكويت كفيل بتطوير البيئة التحتية القانونية، وتكوين قاعدة استثمارية حديثة قادرة على استقطاب واحتضان مستثمرين عالميين وفرص تنموية رائدة». وأضاف «هذا بدوره يبعث على المزيد من التفاؤل من ناحية الإصلاحات وتذليل العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية في الكويت، ما يعزز بيئة الاستثمار التنافسية في المنطقة، ويوفر فرصاً استثمارية فريدة وجذابة في مجموعة من القطاعات من خلال نماذج استثمارية مختلفة». وتابع «يسعدنا في علي عبدالوهاب المطوع التجارية، الشركة التي لطالما استثمرت في شراكات عدة مع علامات تجارية عالمية على مدار 70 عاماً، أن نشارك في هذا المؤتمر الاستثماري التنموي، الذي نتطلع من خلاله إلى مزيد من الفرص الاستثمارية الأجنبية لنا ولشركائنا». وشارك في هذا المؤتمر عدد من الشخصيات الكويتية الرفيعة الطامحين إلى توسيع فرص الاستثمار الأجنبية في بلادهم، وهم المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل الجابر، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، ورئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة د. محمد الزهير، ورئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النميش. بينما شارك من الجانب البريطاني كل من رئيس وزراء المملكة المتحدة لشؤون التجارة والاستثمار اللورد فرانسيس مود، والسفير البريطاني في الكويت ماثيو لودج، ونائب عمدة لندن السير إدوارد ليستر، ورئيس مجلس الأعمال البريطاني الكويتي اللورد جوناثان مارلاند.

«علي عبدالوهاب المطوع» تشارك في مؤتمر «التوعية الاستثمارية في الكويت 2015» بلندن الثلاثاء 10 نوفمبر 2015 - الأنباء



• المطوع: الإصلاحات الأخيرة في البيئة الاستثمارية تبعث على التفاؤل وتطلع إلى المزيد

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية عن مشاركتها في مؤتمر «التوعية الاستثمارية في الكويت 2015»، والذي أقيم في لندن في الثالث من نوفمبر، نظمتها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، تحت رعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله، وبحضور وفد كبير من السياسيين والديبلوماسيين والرؤساء التنفيذيين ورجال الأعمال.

وتم التركيز في المؤتمر على استراتيجية الكويت في إطار خطة التنمية الكويتية 2015-2020، والتي تهدف الى تنويع الاقتصاد وتعزيز النمو في القطاعات الأساسية ذات القيمة العالية بالنسبة للدولة مثل بيئة الأعمال المصرفية والمالية، والتعليم، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المشاريع الطموحة.

وقد تطرق المؤتمر الى الحديث عن تعزيز فرص الاستثمار الأجنبية في الكويت وتشجيعها، حيث تمت مناقشة خمسة محاور هي: بيئة الأعمال الجديدة في الكويت، وريادة الأعمال في الكويت، والتعليم والابتكار والتميز، والتحالفات المستقبلية والتي هي أساس التنمية، والمشاريع الضخمة في سياق خطة التنمية الكويتية.

واستقطب مؤتمر «التوعية الاستثمارية في الكويت 2015» عددا من كبار الشركات الاستثمارية والمستثمرين الرواد في المملكة المتحدة، حيث انه المؤتمر الأكثر أهمية بالنسبة للكويت من ناحية تعزيز الاستثمار الأجنبي وتشجيعه نحو مزيد من الفرص للتوسع والانفتاح.

وضمن مشاركته في المحور الأول المتعلق ببيئة الأعمال الجديدة في الكويت، قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل المطوع: ان تسريع الدولة لعجلة الإصلاحات وسلسلة المشاريع التنموية الطموحة في الكويت كفيل بتطوير البيئة القانونية وتكوين قاعدة استثمارية حديثة قادرة على استقطاب واحتضان مستثمرين عالميين وفرص تنموية رائدة، وهذا بدوره يبعث على مزيد من التفاؤل من ناحية الإصلاحات وتذليل العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية في الكويت مما يعزز بيئة الاستثمار التنافسية في المنطقة ويوفر فرصا استثمارية فريدة وجذابة في مجموعة من القطاعات من خلال نماذج استثمارية مختلفة.

وأضاف المطوع: يسعدنا في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، الشركة التي لطالما استثمرت في شركات عدة مع علامات تجارية عالمية على مدار 70 عاما، أن نشارك في هذا المؤتمر الاستثماري التنموي الذي نتطلع من خلاله الى مزيد من الفرص الاستثمارية الأجنبية لنا ولشركائنا.

موقع جريدة الأنباء

<http://www.alanba.com.kw>

خبراء خلال جلسة «التحالفات للمستقبل - منطلق للتنمية»: الكويت مؤهلة لاستقبال استثمارات أجنبية بفضل التعديلات التشريعية الجديدة
الخميس 5 نوفمبر 2015 - الأنباء



رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق يتحدث خلال تروسه الجلسة (تصوير: همبار نركزيان)

- تتطلع للعمل مع المستثمرين الأجانب لتحقيق المصالح المشتركة
- اللورد جوناثان: الكويت ثاني أكثر الدول أماناً للأعمال وامتلاكاً للثروة بالشرق الأوسط
- يوسف المرزوق: التواجد الكويتي ببريطانيا يمكن استغلاله في نقل الخبرة والتكنولوجيا إلى الكويت
- الصانع: البنوك الآن في موقع قوي يسمح لها بتمويل المشروعات الاستثمارية

لندن - عاصم علي

أجمع عدد من الخبراء الكويتيين والبريطانيين على أهمية الإصلاحات القانونية والتشريعية التي بدأت بها الحكومة الكويتية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل المنافسة المتنامية التي تشهدها منطقة الخليج العربي، حيث أكد نائب عمدة لندن السير إدوارد ليستر على أن تهيئة الأرضية القانونية المناسبة تعد أول وأهم عامل يجب توافره لإقناع رجال الأعمال الأجانب بنقل رؤوس أموالهم وكفاءتهم إلى الأسواق الخارجية.

جاء ذلك خلال مشاركة ليستر في الجلسة الرابعة من فعاليات مؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015» تحت عنوان «التحالفات للمستقبل - منطلق للتنمية» والتي ادارها رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق، حيث قال ان مدينة لندن وحدها تضم نحو 40 ألف شركة صغيرة ومتوسطة متخصصة في مجال التكنولوجيا، لافتا الى ضرورة فتح المجال في الكويت امام هذه الشركات الطامحة للنمو خارج المملكة المتحدة.

وأشار الى ان الكويت تمتلك موقعا يسمح لها بالاستفادة من الخبرة البريطانية، حيث ان التواجد الكويتي المكثف في بريطانيا يمكن استغلاله كعامل إضافي لنقل الخبرة والتكنولوجيا الى الكويت.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة «الريادة للتمويل والاستثمار» مهند الصانع على ان الكويت شهدت تغييرات كبيرة في مجال التشريعات والقوانين، والتي تأتي استجابة للتحديات الاقتصادية العالمية بما يسمح للاقتصاد المحلي بالتأقلم مع المتغيرات، ورأى الصانع في مداخلته خلال الجلسة ان السوق الكويتي بات مؤهلا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية التي يمكنها الآن الاستفادة من الامتيازات المتوافرة لإنجاح المشاريع في مختلف القطاعات، مضيفا ان البنوك الكويتية أصبحت الآن في موقع قوي يسمح لها ايضا بتمويل المشروعات الاستثمارية.



الشيخ مشعل الجابر والزميل يوسف خالد المرزوق بجانب استاذ «الأنباء» خلال مشاركتهما بالمؤتمر



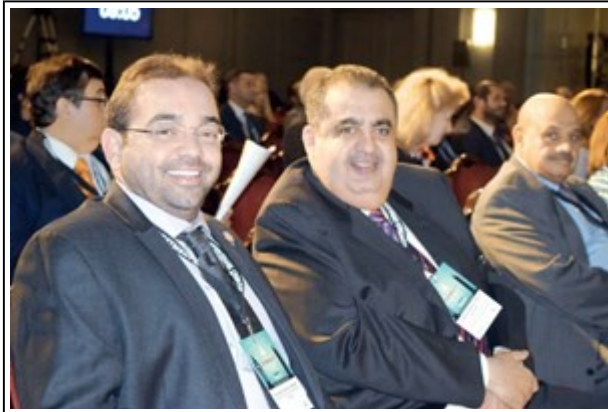
.. والسفير خالد الدويسان مع الزميل يوسف خالد المرزوق

وبدوره، رحب مدير فرع «اي.بي.ام» في الكويت خالد طلعت بالامتيازات القانونية التي اعتمدها الحكومة الكويتية والتي مكنت الشركات الأجنبية من تملك مشاريعها بشكل كامل، مؤكدا ان «اي.بي.ام» كانت دائما تضع نصب أعينها الاستثمار في الكويت ولم يمنعها سوى مشكلة تملك المشروع، مبينا انها كانت أول شركة أجنبية تحصل على تراخيص التملك الكلي وفي ظروف قياسية تظهر التزام القيادة الكويتية بإعداد بيئة استثمارية جديدة.

واتفق مدير شركة «جي.اي غلوبل غروث» مارك بيرتينو مع هذا الطرح حيث أكد على ان شركته حصلت على نفس تراخيص التملك مشيدا في هذا السياق بدور هيئة تشجيع الاستثمار في كل ما تقوم به من إجراءات، مؤكدا حرصها على دعم الاستثمارات الأجنبية.

وختم الزميل يوسف خالد المرزوق الجلسة بالتأكيد على ان دولة الكويت ترحب بكل المستثمرين الأجانب الذين يتطلعون للعمل مع الحكومة الكويتية لتنفيذ مشاريع خطط التنمية التي تهدف لتخفيف اعتماد البلاد على قطاع النفط وفتح المجال أكثر امام مشاركة القطاعات الأخرى.

وذكر المرزوق ان الكويت كباقي دول العالم تواجه بعض التحديات والعقبات، الا ان هذه العقبات يمكن تجاوزها بالارادة والعمل، مشيرا الى ان الكويت تتطلع إلى العمل الوثيق مع رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب من اجل تحقيق المصالح المشتركة.



السفير عادل العيار والزميل يوسف خالد المرزوق

وفي السياق ذاته، خلال اعمال المؤتمر، ألقى رئيس مجلس الأعمال البريطاني الكويتي اللورد جوناثان مارلاند ممثلا عن رئيس الحكومة البريطاني ديفيد كامرون، كلمة أكد فيها على أهمية العلاقات الكويتية - البريطانية، والحاجة الى تنميتها اقتصاديا، حيث قال مازحا: إن علاقته بالكويت بدأت منذ إقامته فيها أو ما يسمى بمنطقة نايتسبرج «المفضلة لدى الكويتين وسط العاصمة البريطانية».

وأوضح مارلاند أن المسؤولين البريطانيين على دراية كاملة بأهمية العلاقة بين الكويت وبريطانيا، لافتا الى أن هذا الوعي ناجم عن معرفة مسبقة باحتمالات الافادة في مجالات مختلفة. وتابع: لقد زرت الكويت كثيرا من قبل، وأصبحت الآن عضوا في مجلس المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لافتا الى أن الكويت ثاني أكثر الدول أمانا للأعمال وتوفيرا للحريات وامتلأا للثروة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بأكملها.



لقطة جماعية ويبدو فيها الشيخ مشعل الجابر ود. ماضي الحمود

وأضاف: الكويت لديها نظرة استراتيجية لموقعها في المنطقة، ويتضح ذلك في كيفية استثمار رجال الأعمال الكويتيين بالخارج، بالإضافة الى الدور البارز لمجموعة من الشباب من بينهم وزير الدولة للشؤون الحكومية الشيخ محمد الصباح، ورئيس هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل الجابر، حيث يعملون معا كفريق منسجم من أجل تحويل الكويت الى مكان جيد ونشط للأعمال، وأشار ايضا الى جهوده مع المستثمر الشهير محمد الشايخ لتشجيع المؤسسات البريطانية على الاستثمار بالكويت.

واستكمالا لاعمال المؤتمر، افتتحت وزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح الجلسة الخامسة والأخيرة من المؤتمر، حيث تحدثت فيها عن المشاريع الكبرى، وتحديد الخطى الثانية وفقا لرؤية صاحب السمو الأمير الفاضلة



أنس ميرزا متحدثاً خلال المؤتمر

بتحويل الكويت الى مركز للاستثمار والمال بقيادة القطاع الخاص.

وأدار الرئيس التنفيذي لرابطة الشرق الأوسط بيتر ماير الجلسة الأخيرة من المؤتمر، مشيداً بسجل الصباح خلال سنتين من توليها منصبها، وضمت الجلسة أيضاً رئيس هيئة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص عادل الرومي، ونائب رئيس مؤسسة الخرافي د. إبراهيم الغصين، ورئيس شركة ثروة عساف السالم، ومديرة شركة ACICO غصون غسان الخالد.

وتحدث الخالد عن تفاؤلها بالكويت ونمو القطاع الخاص، لافتة الى أن الشركة التي تعمل فيها ضاعفت أعمالها وموجوداتها خلال عقد من الزمن، وشددت على أن الكويت تحتاج إلى استقطاب شركات جديدة في مجالات الإنشاء وغيرها نتيجة المشاريع الكبرى الجارية في البلاد.



من اليمين هند الصباح وعساف السالم وغصون الخالد وعادل الرومي وبيتر ماير خلال الجلسة

وأشارت الى ترحيبها بالاستثمارات والمشاركات، مؤكدة أن الحكومة الكويتية تدعم مشاريع القطاع الخاصة، وأعطت مثالا على ذلك بمشروع حصل على عقار مجانا من الدولة وعلى خدمة الكهرباء بأسعار تنافسية، واختتمت غصون كلمتها بقولها إنها تعتقد بأن كل شيء ممكن، وخصوصاً في الكويت.

الصباح: 13 مشروعاً تنموياً برأسمال كامل من القطاع الخاص

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة التخطيط والتنمية هند الصباح أهمية العمل بجد لتكون الكويت «بيئة حاضنة» للأعمال وتحقيق رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بجعل البلاد مركزاً مالياً وتجارياً.

وشددت الصباح في تصريحات صحافية على هامش مشاركتها بمؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015»، على أهمية تغيير ثقافة الاعتماد الكلي على النفط والتوجه الى سياسة تنوع مصادر الدخل، مشيرة الى ان ذلك لن يتأتى الا بالشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص.

وقالت ان الحكومة لديها خطة طموحة فيها اكثر من 533 مشروعاً لكن من بين كل هذا العدد الضخم من المشاريع هناك 13 مشروعاً ستكون برأسمال كامل من القطاع الخاص أبرزها المترو وسكة الحديد ومحطتا كهرباء ومحطة لمعالجة النفايات ومدن عمالية.

وأشارت الصباح الى ان الكويت احتلت العام الماضي المرتبة الـ 40 في مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية الذي يعد من التقارير التي توفر تقييماً شاملاً لنقاط القوة والتحديات لاقتصادات الدول، وذكرت ان العام الحالي شهد تقدم الكويت 6 مراكز لتحتل المرتبة 34 من ضمن 144 دولة، مبيّنة انه اذا استمر هذا النهج فستتقدم الكويت الى المراتب التي نطمح اليها.

يذكر ان مؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015» قد اختتم أعماله أول من أمس عقب مشاركة عدد كبير من الوزراء والمسؤولين والخبراء الاقتصاديين، الى جانب رؤساء وممثلي شركات القطاع العام والخاص من الكويت وبريطانيا.



الرومي: 6 مشروعات بقيمة 3 مليارات دولار د. موسى الحمود والزميل يوسف خالد المرزوق

للمزايدة قريباً



فيصل العلي المطوع والزميل يوسف خالد المرزوق

كشف المدير العام لهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص عادل الرومي عن وجود 6 مشروعات كبيرة تبلغ قيمتها 3 مليارات دولار سيجري طرحها للمزايدة قريباً.

وأضاف الرومي في تصريحات صحافية على هامش مشاركته في مؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015» والذي اختتم أعماله أمس الأول ان المشروعات تشمل محطات إنتاج الكهرباء، ومحطة تدوير النفايات الصلبة التي ستكون أكبر منشأة في منطقة الشرق الأوسط.

وبين انه هناك أيضا محطة تدوير النفايات السائلة في منطقة «أم الرمال» والتي ستبلغ تكلفتها 350 مليون دولار، بالإضافة الى طرح مشروعات بناء 16 مدرسة لوزارة التعليم مع السماح للمستثمرين بإدارتها لمدة 25 عاما، وأيضا هناك مشروع بناء مجمعين للأسواق احدهما في منطقة «الغفطاس».

ولفت الرومي الى ان كل المشروعات المطروحة سيتم تمويلها بالكامل من جانب المستثمرين ولن يكون للدولة أي مساهمة مادية فيها.

وأوضح ان الحكومة ستتولى دورها الأساسي كمراقب ولكن المشغل سيكون من القطاع الخاص 100%، في حين سيستفيد المستثمر الكويتي بشكل كبير، حيث ان كل شركة تؤسس ستكون للمواطن الكويتي مساهمة بنسبة 50% من رأسمالها.



خلال استقبال الوزيرة هند الصبيح



جانب من المتحدثين في الجلسة



د. ماضي الحمود متحدثة خلال الجلسة



موقع جريدة الأنباء

<http://www.alanba.com.kw>

الكويت تفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية.. والعبداء: تحولات اقتصادية تشهدها البلاد رغم انخفاض أسعار النفط
الأربعاء 4 نوفمبر 2015 - الأنباء



رئيس التحرير الرميل يوسف خالد المرزوق
والسفير خالد الدوبسان
(تصوير: Emanuele Giusto Kantfish)



وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
الشيخ محمد العبداء خلال كلمة مسجلة له بثت خلال
افتتاح أعمال «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015»



حضور كئيف خلال الحفل



الشيخ د. مشعل الجابر ملقياً كلمته (تصوير: لهبار تركيزيان)

- نرحب بالمستثمرين من بريطانيا والاتحاد الأوروبي للمساهمة بخطة الدولة الطموحة
- نستهدف رفع القطاعات غير النفطية أكثر من 60% من الناتج
- المؤتمر لجنة جديدة في توطيد العلاقات بين الكويت وبريطانيا

لندن - عاصم علي



جانب من الحضور ويبدو فيصل المطوع
والشيخة انتصار السالم ود. موهبة الحمود

انطلقت امس أعمال مؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015» بمشاركة عدد كبير من الوزراء والمسؤولين والخبراء الاقتصاديين الى جانب رؤساء وممثلي شركات القطاع العام والخاص من الكويت وبريطانيا، حيث اتفق مسؤولون ورجال أعمال بريطانيون وكويتيون خلال المؤتمر على ضرورة تطوير الاقتصاد الكويتي وتعزيز القطاعات غير النفطية، لاسيما التجارة الدولية والصحة والتعليم والنقل، من خلال تشجيع الاستثمارات الخارجية.

وبدأت فعاليات المؤتمر المنعقد في فندق «جروفر هاوس» وسط العاصمة البريطانية لندن، بكلمة للرئيسة التنفيذية لشركة «بينيسولا» المنظمة للمؤتمر ستيللا كلاوس، حيث شددت فيها على أهمية العلاقات البريطانية الكويتية، والدور الريادي للكويت في المنطقة، لافتة الى ان المؤتمر هو نتاج تخطيط وتحضير استمر لأكثر من عام، مضيفة أن الكويت من أفضل الأماكن للعيش والاستثمار في الخليج العربي، حيث سيركز هذا المؤتمر أكثر على مستقبل الاستثمار في الكويت.

وتحدثت كلاوس عن ان التوسع الاقتصادي اصبح ضروريا الآن وبخاصة القطاعات غير



السفير خالد الدويسان يستقبل نورية الصبيح



الزميل يوسف خالد المرزوق وتوماس فارنا ومهند الصانع ومحمد الرشيد



السفير خالد الدويسان خلال استقبال عبدالرحمن النمش وضيوف الحفل



السفير خالد الدويسان ومدير مكتب «كونا» في بريطانيا خالد الديحاني



النفطية، وذلك على الرغم من أن الكويت تحتل مكانة جيدة اقتصاديا نظرا لاحتياطياتها النفطية الضخمة، قائلة: «لدي ثقة تامة بأن الكويت ستفاجئ الكثير من المتابعين عبر هذا المؤتمر الذي يهدف إلى إبراز التحولات الاقتصادية التي تشهدها الكويت».

وأشارت ستيليا إلى أن المؤتمر يشهد حضور ما لا يقل عن 250 مشاركا بين وزراء ومسؤولين وأكاديميين ورجال أعمال من مختلف المستويات والقطاعات، معربة عن أملها أن يكون هذا المؤتمر فرصة كبيرة للنجاح تظهر من خلالها خطة الكويت الطموحة للتنمية أمام نخبة كبيرة من أصحاب القرار ورجال الأعمال والمستثمرين العالميين. وفي السياق ذاته، أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله على أن الكويت ترحب بكل المستثمرين ورجال الأعمال من بريطانيا والاتحاد الأوروبي للمساهمة في خطة الدولة الطموحة لتنويع اقتصادها في مختلف القطاعات.

وقال العبدالله في كلمة مسجلة بثت له خلال افتتاح أعمال المؤتمر أن الكويت وضعت خطة تنمية متكاملة تهدف لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يسمح لها برفع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج العام إلى أكثر من نسبة 60%.

وأضاف أن من الأهداف أيضا رفع قدرات البحث العلمي وزيادة حصته في الناتج السنوي للبلاد إلى 1% بحلول عام 2020 معتبرا أن تدفق الاستثمارات الأجنبية سيسمح لاجتذاب التكنولوجيا التي ستسمح بدورها بالحفاظ على التنوع الاقتصادي على المدى الطويل.

ورأى العبد الله أن الاستثمارات الأجنبية يمكنها أن تدعم الصادرات المحلية وتعزز مكانة وإسهامات الشركات الكويتية الصغيرة والمتوسطة في السوق الداخلي وتقوي تنافسيتها مع الشركات الأجنبية، مشيرا إلى أن الحكومة الكويتية أعدت التشريعات المناسبة التي تدعم خطة التنمية لتنويع مصادر الدخل الوطني، حيث تمتلك الكويت طاقات بشرية مؤهلة وقادرة على رفع التحدي ومسايرة التطورات الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

ودعا العبدالله رجال الأعمال والمستثمرين الدوليين إلى الاستفادة من الامتيازات القانونية التي اعتمدتها السلطات الكويتية لتسهيل المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات والمجالات كالنقل، والتعليم، والسكن، والصحة، والسياحة، والطيران، والاتصالات، والإعلام، والبيئة، والطاقة المتجددة، وغيرها.

وأكد أن عقد هذا المؤتمر في لندن يعتبر لبنة جديدة في صرح العلاقات القوية التي تربط الكويت مع بريطانيا، مضيفا أن زيارة الدولة التاريخية التي قام بها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد إلى المملكة ساهمت في تعزيز هذه العلاقة التاريخية بين البلدين الصديقين.

فيصل المطوع رئيس شركة «علي عبدالوهاب المطوع» أكد في كلمته أن لدينا علاقات وصداقة ممتازة مع بريطانيا التي ساعدتنا خلال القرنين الماضيين. وقال: «لم أت إلى هنا لأبلغكم بعدد المشاريع في الكويت وصناديق الاستثمار فيها ومشاريع التطوير، أو أن أنتقد البلد الذي أحب وتربيت فيه. جئت إلى هناك كي أكون إيجابيا وشفافا في (الحديث عن) بلدي». وأعطى علامة 40% فقط لمستوى جود الأعمال في الكويت «لأن لدينا جهازا حكوميا ضخما يعرقل القطاع الخاص». وأوضح أن هذا التضخم في القطاع العام «حصل دون قصد، بل نما مع الدولة والاقتصاد، وياتي لدينا طبقات عديدة من البيروقراطيات علينا كقطاع خاص اجتيازها».

وأشار إلى بريطانيا كمثال، إذ «تطورت في عهد تاتشر من دولة اشتراكية إلى رأسمالية تبنى حرية السوق». وأوضح أن شركة «أوبير» لسيارات الأجرة مثال ممتاز على أهمية حرية السوق وعدم التدخل الحكومي فيه. فسيارات الأجرة السوداء في بريطانيا قاومت بداية شركة «أوبير» لكنها لاحقا بدأت تنافسها وشكلت تطبيقا موحدا لها. لم يتدخل أحد لفرض أي شخص، بل حدد التنافس شكل السوق وتطورها، بحسب المطوع.

كلام المطوع عن تضخم القطاع العام في البلاد، أثار ردا من نادر العوضي، أحد مالكي شركة «دي أل أي باير» القانونية في الكويت. قال العوضي إن القوانين تحمي الاستثمارات ولا تعرقلها. وأضاف أن لدى الكويت دستورا يحترمه الجميع من مواطنين ومحكمات وحكومات. ويلعب المجلس المنتخب دور المراقب والمدمق القانوني في أداء الحكومة. وأشار إلى أن لدينا في الكويت هامشا جيدا من الحريات الإعلامية تضمن بأن القوانين لا تطبخ خلف الأبواب الموصدة.

ولفت إلى أهمية الجسم القضائي في الكويت واستقلالية قراره. تعترف الكويت بالتحكيم كوسيلة لفض الخلافات بين الأطراف. رأيت العديد من عمليات التحكيم داخل الكويت وخارجها. لدينا قانون في الكويت يعاقب أي موظف حكومي لا ينصت لنتائج التحكيم، وهذا يعني أن أحدا لا يقدر على الاختباء خلف موقعه. الكويت مكان آمن جدا وفيه مجموعة من القوانين تحمي الاستثمارات فيه.

وكان لافتا الحضور المميز للمرأة الكويتية في المؤتمر، رئيس مجلس إدارة شركة «أجيليتي» هنادي الصالح ألفت كلمة تحدثت فيها عن تحول شركتها الكويتية المنشأ إلى لاعب عالمي في مجال الأعمال اللوجستية. وأشارت إلى أن العوامل المساهمة في إنجاح تجربة الشركة، مازالت قائمة في الكويت، بينها الموقع الاستراتيجي للبلد بين آسيا وأوروبا. وأضافت أن هناك مشروعا لتطوير المرفأ،

وشبكة قطارات تربط دول الخليج العربي ببعضها البعض، وأيضاً مشروع للمetro الداخلي. وتابعت أن القوانين الجديدة تسمح للشركات بالعمل في الكويت دون شريك محلي. ديموغرافياً، هناك عدد كبير من الشباب الكويتي المتعلم، و70% من الخريجين الجامعيين نساء.

السفير عادل العيار وعبدالرحمن النمش ومحمد السبيعي

وقال الرئيس التنفيذي لبيت الاستثمار العالمي بدر السميوط إن في الكويت، لدينا أكثر من 100 مصرف استثماري. وشركات عادية وأخرى للاستثمار وفقاً للشرعة أيضاً. وفي مجال القوانين المرتبطة بالاستثمارات، وأوضح أنه كان لدينا قانون استوردناه من مصر التي أخذته بدورها من قانون فرنسي من ثلاثينيات القرن الماضي، أي أن هناك انفصلاً بينه وبين التطورات الحاصلة في هذا العصر.

وأشار إلى أن لدينا حكومة منفتحة على القطاع الخاصة وتريد المساعدة في التطوير. بالنسبة إلى خطة الحكومة الكويتية لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، طرح أحد الحضور سؤالاً عن إمكان تعزيز وتبديل المواعيد وتقريبها بدلاً من 2030، لاسيما أن الصحراء الكويتية الشاسعة ولدى الحكومة القدرة على الاستثمار في هذا المجال. ردت هنادي الصالح بأن الشركة التي تديرها ستنقل قريباً إلى مقر جديد يدار كهربائياً من خلال الطاقة الشمسية.

وأشارت إلى أن القطاع الخاص يستثمر أيضاً في مجال الطاقة المتجددة، ولا يقتصر الموضوع على الحكومة فقط. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «طليات» محمد جعفر إن المستقبل هو للشركات الإلكترونية، وإن هناك فرصاً كبيرة للاستثمار في الكويت، لاسيما أن القدرة الشرائية للمواطن عالية نتيجة كرم الدولة مع مواطنيها. وأضاف أن العراقيين الأبرز أمام الاستثمار تتمثل في البيروقراطية الحكومية إذ تستغرق معاملات إنشاء شركة وغيرها وقتاً أطول مما تستغرقه في دول مجاورة.

ودعا الرئيس التنفيذي لشركة «كويت فود كونسبنتس» باسل السالم إلى مواجهة القطاع الخاص التحديات الكبيرة عبر الحوار مع الحكومة التي شرعت في اتخاذ إجراءات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشار إلى تجربته الشخصية في مناقشة القضايا مع وجود سلة الحلول، بدلاً من التركيز على الانتقادات وحدها.

وقالت مديرة مجموعة «بون» نوف المطوع: إن التغيير في عالم ريادة الأعمال في الكويت كان رائعاً وتحديداً بين الشباب الكويتيين. وأضافت أن هناك شباباً كويتيين يبدؤون بريادة الأعمال منذ أيام الدراسة، ولا ينتظرون حتى التخرج للعمل، وأبدت تفاؤلاً في ظل التسهيلات الحكومية الجديدة.

وقال المدير الشريك في شركة «مينافيل» فهد الفلاح إن الحكومة سهلت المجال قانونياً أمام الشركات، وشجعتها، لافتاً إلى تجربة باسل مع وزارة الشؤون الاجتماعية تؤكد أن «بإمكاننا لعب دور رئيسي في التغيير». ودعا إلى الخطوة التالية تكمن في توحيد الإجراءات التشجيعية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المدير العام لشركة الموازي مهند الصانع أشار إلى أن فكرة الشركة نتجت من ملء الفراغ بين البائع والمشتري. نبيع المعلومات التي بإمكانها مساعدة أصحاب الأسهم والمصارف.

حضر المؤتمر عن الجانب الكويتي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التنمية والتخطيط هند الصبيح ورئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش إضافة المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل جابر الأحمد. ويشارك عن الجانب البريطاني وزير الدولة لشؤون التجارة والاستثمار فرانسيس مود، ورئيس مجلس الأعمال البريطاني - الكويتي لورد جوناثان مارلاند، وسفير المملكة المتحدة في الكويت ماثيو لودج، ونائب عمدة لندن سير ايدوارد ليستر، بجانب الرئيس التنفيذي لجمعية الشرق الأوسط بيتر ماير.

وسيناقش المؤتمر فرص وأفاق الاستثمار في الكويت عبر 5 محاور هي مناخ الأعمال الجديد وريادة الأعمال في قلب التحولات التي تشهدها الكويت والتعليم والابتكار والتميز والتحالفات من أجل المستقبل كمنطلق للتنمية والمشاريع الضخمة في الكويت ضمن مخطط التنمية الوطني، وسيشارك في كل محور عدد من الخبراء والمسؤولين ورجال الأعمال من البلدين بهدف تسليط الضوء على الرؤى من القطاعين العام والخاص وشرح التوجهات الجديدة في الكويت للمستثمرين العالميين.



حضور كثيف خلال إحدى جلسات المؤتمر

مؤسسة التقدم العلمي تستعرض أهمية الابتكار

احتل موضوع التعليم حيزاً مهماً من المؤتمر، حيث استعرض نائب مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي د. أحمد بشارة نشاطاتها بينها دعم الابتكار عبر الاهتمام بمئات المبتكرين الصغار حتى تصير اكتشافاتهم بمستوى يتيح لهم دخول السوق بها كمنتجات.

وأشار إلى أن الابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا عريباً هو الأقل مستوى على صعيد العالم، إذ يشكل تقريباً 0.22% من الناتج المحلي. وقال إن أي نشاط في مجال دعم الابتكار بالعلوم والتكنولوجيا يبرز في المنطقة بسبب هذا المستوى المنخفض.

وأوضح أن بين السياسات الحكومية الكويتية لدعم الابتكار العلمي والتقني، تنظيم برامج تدريب أكاديمية بالتعاون مع جامعتي «يو سي بيركلي» الأميركية و«كامبريدج» البريطانية. ودعا إلى مزيد من التعاون في هذا المجال بين المؤسسات البريطانية والكويت لتحفيز الابتكار.

وألقت رئيسة الجامعة العربية المفتوحة د.موضي الحمود كلمة عن التعليم في الكويت، استعرضت فيها حقائق عن المجتمع الكويتي، لاسيما طغيان العصر الشبابي فيه. وأوضحت أن في الكويت لدينا سنويا 30 ألف خريج مدرسي يحتاجون الى مكان في الجامعة أو أي مؤسسة «تعليم عالي» أخرى.

مشعل الجابر: استطعنا جذب 1.2 مليار دولار استثمارات أجنبية

أقوى مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر كلمة في المؤتمر عن امكانية الاستفادة من التطورات القانونية الأخيرة في الكويت للاستثمار، وأوضح أن الكويت تسجل تقدما عبر اطلاق خطوات ايجابية لتنويع الاقتصاد.

وأثناء كلمته تساءل الجابر: لماذا الكويت؟ ثم أجاب بأنها غنية بالنفط والغاز وفيها 10% من احتياطات العالم المؤكدة، بالإضافة الى الاستقرار والدخول المرتفعة للأفراد والمخاطر القليلة، في حين نسبة التعليم بين الكويتيين مرتفعة، لافتا إلى أن في الكويت ديموقراطية وموقعا استراتيجيا بما يميزها عن الدول المجاورة.

وأشار الجابر الى خطة التنمية الكويتية لتحويل الكويت الى مركز للاستثمار عام 2035، عبر تحقيق نمو مستمر وتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة للكويتيين، وقال إن الخطة الاقتصادية الثانية فيها 30 مشروعا استراتيجيا وتبلغ قيمته 100 مليار دولار ويغطي قطاعات عديدة.

وأضاف أن هناك خطوات قانونية مواتية للاستثمار، بينها انشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وسلطة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام وحماية البيئة، وسلطة مكافحة الفساد وحماية التنافس وقوانين عديدة بعضها يتناول الضريبة على الشركات.

كما تشمل حزمة الإجراءات حوافز وضمانات للمستثمرين، مثل ملكية تصل احيانا الى 100%، وإعفاء ضريبي يصل لفترة 10 سنوات، وغيرها.

ومنذ بدأت الهيئة عملها في ديسمبر العام الماضي، استطاعت جذب 1.2 مليار دولار وشركات عملاقة مثل «أي بي أم» و«هواوي» و«جنرال إلكتريك»، وفقا للدكتور مشعل الجابر الصباح.

سفير الكويت في لندن أقام حفل عشاء عشية المؤتمر

الدويسان: الحكومة تشارك القطاع الخاص بمشاريعها التنموية

- 20 مليار دولار تكلفة مترو الكويت بـ 61 محطة تغطي مناطق الكويت
- الكويت في المرتبة الـ 86 لسهولة ممارسة الأعمال.. والـ 67 بمؤشر الشفافية الدولية

لندن - عاصم علي

عشية انطلاق مؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015» وسط العاصمة البريطانية، أقام السفير الكويتي في لندن خالد الدويسان وزوجته دلال الحمضي حفل كوكتيل وعشاء ليل أمس الاول الاثنين، حضره كبار المستثمرين ورجال الأعمال وديبلوماسيون ومسؤولون بريطانيون وكويتيون، بينهم رئيس تحرير جريدة «الأنباء» الزميل يوسف خالد المرزوق، ورئيس مجلس الأعمال البريطاني الكويتي اللورد جوناثان مارلاند والبارونة سيمونز العضو في مجلس اللوردات البريطاني.

وأكد السفير الدويسان ان الحكومة الكويتية وضعت خطة طموحة لجذب الاستثمارات الخارجية وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين، مشيرا الى اهمية زيادة نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولة الكويت والمملكة المتحدة، بالإضافة الى الحاجة لزيادة فرص الاستثمار بين البلدين.

وأضاف الدويسان ان الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ستدعم النمو غير النفطي على المدى المتوسط، لافتا الى ان الحكومة الكويتية تدرك جيدا تحديات تنويع الاقتصاد والحاجة إلى تحسين مؤشرات الأعمال التجارية والحكومة، لذلك كان من الضروري تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر هدفا أساسيا واستراتيجية لحاجة الكويت الى الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة في تقديم قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

وأشار الى ان الجهود التي بذلت حديثا تشمل وضع اللامسات الأخيرة على تشريعات الاستثمار الخارجي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمستثمرين.

ولفت الدويسان الى ان الحكومة تعزز طرح مشاريع تنمية بالشراكة مع القطاع الخاص مثل مشروع محطات المترو التي تبلغ تكلفتها ما يقارب 20 مليار دولار ويصل عددها الى 61 محطة موزعة على 3 خطوط تغطي جميع مناطق ومحافظات الكويت، مضيفا ان مشروع ربط الكويت بدول مجلس التعاون الخليجي عبر سكك الحديد من المشاريع المهمة التي ستبلغ قيمتها ما يقارب 27 مليارات دولار، بالإضافة الى مبنى المطار الجديد في الكويت، ومشاريع توليد الطاقة وتوسيع شبكة الصرف الصحي.

وأضاف ان المشاريع المقبلة تشمل ايضا تطوير مساكن منخفضة التكلفة وبناء ميناء جديد للحاويات في جزيرة بوبيان ومدينة الحرير الى جانب تطوير السياحة في جزيرة فيلكا، مبينا ان البنك الدولي صنف الكويت في المرتبة الـ 86 من مجموع 189 دولة من حيث سهولة ممارسة الاعمال، وفي المرتبة 131 لإنفاذ العقود، في حين ان مؤشر الشفافية الدولية لعام 2014 للفساد وضع الكويت في المرتبة 67 من بين 175 دولة.

وعرضت السفارة فيلما قصيرا للشبيخة انتصار سالم العلي يروي قصة الكويت والتحديات التي واجهتها وستواجهها مستقبلا، حيث قالت الشبيخة انتصار: يعتبر هذا الفيلم القصير مشاركة بسيطة تعرض تسجيل لتاريخ الكويت يظهر المصاعب التي واجهت الشعب الكويتي على مدى التاريخ وكيف تغلبوا عليها، حيث كان الهدف من هذا التسجيل التلفزيوني الذي شاهده الحضور هو إظهار إيجابية وقدرة الشعب الكويتي على تخطي الصعاب وأنه قادر على النهوض ومواصلة العمل بعد كل كربة تواجهه.

ونبأه عن منظمي المؤتمر، قال المسؤول في شركة «بينينسولا برس» ماورو بيريلو إن الاجتماعات ستبحث في تعزيز جوانب التنوع في الاقتصاد الكويتي، بعيدا عن النفط الذي تملك الكويت احتياطات كبيرة منه.

رئيس الهيئة: تهيئة البيئة المناسبة لاستقطاب رؤوس الأموال أهم أهدافنا

النمش: «مكافحة الفساد» تخصص مكتباً لتلقي شكاوى المستثمرين

لندن - كونا: أكد رئيس هيئة مكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش أمس ان الاقتصاد مرتبط بتنوع فرص وخيارات الاستثمار و كليهما يلزمه وجود بيئة مناسبة يتوافر فيها الاستقرار السياسي والأمني ووجود منظومة مؤسسية وتشريعية تؤمن الحماية والرعاية لمصالح المستثمرين والدولة على حد سواء.

وقال النمش في كلمة خلال أعمال مؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015»



المستشار عبدالرحمن النمش متحدثا خلال المؤتمر

في لندن ان أحد أهم وأبرز أهداف إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد هو المساعدة بشكل فاعل في تهيئة البيئة الاستثمارية والاقتصادية والإدارية المناسبة لجذب وإنماء واستقطاب رؤوس الأموال من خلال الفرص الاستثمارية المتاحة، مضيفا ان للهيئة دورا في الوقاية من أسباب الفساد التي قد تسبب إعاقة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاستثمارية إضافة الى دورها في العمل على تجفيف منابع الفساد في كل مؤسسات وأجهزة الدولة.

وذكر النمش ان «صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد ادرك بحكمته المعهودة ضرورة دعم الاقتصاد وتوفير الفرص الاستثمارية فكانت مبادرته بتحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي»، موضحا ان «صاحب السمو الامير بين الإطار العام لتحقيق هذه المبادرة فكان من أهم ما عزز به سموه هذه المبادرة إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد».

ولفت الى ان الهيئة تسعى من خلال أهدافها واختصاصاتها إلى طمأنينة المستثمرين على رؤوس أموالهم والتأكيد على مراقبة كل المعاملات المالية والاقتصادية التي تكون الدولة طرفا فيها بما يضمن الوقاية من جميع مظاهر الفساد، وذكر «إننا اليوم اذ نقدم لكم كل المحفزات لضخ استثماراتكم في السوق الكويتية يهمننا أن نؤكد لكم أن الكويت تمتاز برسوخ مؤسساتها بشكل عام والرقابية منها بشكل خاص فالقضاء الكويتي العريق يمثل الضمانة للجميع».

وأكد في هذا الصدد أن الأحكام القضائية في الكويت تنفذ على الجميع وبشكل مجرد دون تفرقة، كما أن ديوان المحاسبة يلعب دورا رائدا في رقابة تصرفات مؤسسات الدولة والتأكد من سلامة إجراءاتها المالية والمحاسبية، مبينا ان الهيئة لها دور فاعل في تطبيق مبادئ النزاهة والشفافية في كل العقود التي تبرمها الدولة، مشيرا الى ان الهيئة تعتزم تخصيص مكتب لتلقي بلاغات وشكاوى المستثمرين لتوفير الوقاية والحماية والطمأنينة لدى كل من يرغب في الاستثمار في الكويت، كما تعمل الهيئة بأقصى طاقة على استكمال المتطلبات التشريعية لعملها من خلال إدخال التعديلات اللازمة على قانون إنشائها وقانون الجزاء فضلا عن حث الحكومة على سرعة إنجاز مشروع قانوني قانوني الحق في الاطلاع على المعلومات العامة ومنع تضارب المصالح.

وزير التجارة البريطاني: نشيد بقوانين الكويت لجذب المستثمرين



وزير التجارة والاستثمار البريطاني اللورد مود ملقيا كلمته

قال وزير التجارة والاستثمار البريطاني اللورد مود إن علينا الإشادة بدور صندوق الكويت في مساعدة الدول النامية. وأشار الى أن الكويت أنشأت في لندن أول صندوق استثمار سيادي في العالم. واستعرض العلاقة الوطيدة التي تربط الكويتيين ببريطانيا، وقال إن «لدينا تاريخا قويا» من العلاقات، لكننا الآن نلتقي لنبحث في فرص تعزيز التعاون.

وأضاف أن علينا «فعل المزيد في بريطانيا من أجل تحويل البلاد إلى مركز استقطاب للاستثمارات»، مشيرا إلى أن ضريبة الشركات ستخفض إلى 18% في حلول 2020، وهي حاليا الأقل في مجموعة الدول السبع، وفي مجموعة الدول العشرين.

وأشاد بقانون الاستثمار الكويتي لعام 2013، وبإنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر كخطوتين ضروريتين لاستقطاب المستثمرين في الخارج. وختم بأن لدى الحكومة البريطانية الخبرة الكافية لمساعدة الكويت على تطوير اقتصادها، مستعرضا مشاريع البنى التحتية.

ورد الوزير البريطاني مازحا على سؤال من أحد المشاركين في خصوص تقصير حكومة بريطانيا في مساعدة جامعاتها على دخول السوق الجامعية الخليجية، مقارنة بالجامعات الأميركية التي دخلت بشكل أوسع، قائلا إن الأميركيين «دائما يفعلون كل شيء بشكل أفضل وأسرع». لكنه استدرج مشددا على حلول عدد مهم من الجامعات البريطانية في قائمة أهم 10 جامعات بالعالم.

السفير البريطاني: البدء التجريبي لإصدار التأشيرات الإلكترونية للكويتيين



السفير البريطاني لدى الكويت ماثيو لودج

لندن - كونا: أعلن السفير البريطاني لدى الكويت ماثيو لودج عن استعداد السفارة لبدء المرحلة التجريبية لتطبيق النظام الإلكتروني، والذي يسهل على المواطنين الكويتيين الحصول على تأشيرات بريطانيا قبل نهاية نوفمبر الجاري.

وأكد لودج في تصريحات صحافية على هامش انطلاق فعاليات مؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015» على ان السفارة البريطانية ستبدأ بالتعاون مع وزارة الخارجية الكويتية والجهات الاخرى في اختيار عينة لا تتجاوز 2000 مواطن كويتي ممن يعتزمون السفر لبريطانيا خلال ديسمبر ويناير المقبلين بهدف تمكينهم من تقديم طلبات التأشيرة إلكترونيا قبل نهاية نوفمبر الجاري.

وأوضح ان من سيتم اختيارهم سيتم كود خاص يسمح لهم بتقديم طلب الحصول على التأشيرة البريطانية بالنظام الإلكتروني الجديد. مضيفا ان العملية التي تستمر لمدة شهرين تهدف الى تجريب النظام والتأكد من جاهزيته التامة قبل تعميم استخدامه على جميع المواطنين الكويتيين مطلع فبراير المقبل.